

منير السعيداني\*

## مقاربات في فهم القادح المحلي للثورة التونسية

الكتاب	: الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية
الكاتب	: مجموعة مؤلفين (إشراف المولدي الأحمر)
مكان النشر	: بيروت/ الدوحة
الناشر	: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
تاريخ النشر	: ٢٠١٤
عدد الصفحات	: ٣٦٥

كُتِبَ تنزِع إلى الشمول ورسم «الصورة الكبرى»، في حين أن واحدة من مزايا هذا الإصدار أنه أخذ مجهر عدد من العلوم الإنسانية والاجتماعية ليتفحص بعدسته ما يمكن أن يكون قادحًا محليًا للأحداث الثورية التي اندلعت في تونس بداية من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ولأن المحلي المقصود هو ما اعتبره جلّ التحليلات ذات الصلة «مهد الثورة الأول»، فقد اختصّت المعطيات الميدانية والبيانات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديموقراطية وشهادات الفاعلين، وكذا التحليلات الواردة في الكتاب في ولايتي (محافظة) سيدي بوزيد والقصرين،

### تقديم

بفصوله/مقالاته السبع المتعدّدة الاختصاصات، بين علم الاجتماع والتاريخ والديموغرافيا والجغرافيا الاقتصادية والبشرية والدراسات الحضريّة وعلم النفس السريري، يمدّ كتاب الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، الذي أشرف على إنجازه المولدي الأحمر، قارئه بإداة متنوعة ومتضافرة المكونات ومتكاملة الزوايا، لتلقي أضواء «جديدة» على الثورة التونسية. بالفعل، وإلى حد صدور الكتاب (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، كانت المقاربات التي تناولت الثورة التونسية في

\*المعهد العالي للعلوم الإنسانية في تونس، جامعة تونس المنار.

بقلم محمد علي بن زينة)، أو ممارساته الثقافية ومدى نفاذه إلى المؤسسات الرسمية والخاصة ذات الصلة (الفصل الرابع بقلم أحمد خواجه)، وصولاً إلى بعض جوانب منطق اشتغال السوق السياسية المحلية (الفصل الثاني بقلم المولدي الأحمر). أمّا المقالة الأخيرة (الفصل السابع بقلم سامية صميّدة)، فركّزت عدسة المجر على أكثر الموضوعات فرديةً وخصوصيةً وسيكولوجيةً لتخص شخص محمد (طارق) البوعزيزي وفعله بمقاربة تحليلية نفسية.

استناداً إلى ما تجمّع تحت مجهر الباحثين من بيانات ومعطيات بالغة التدقيق في الشأن المحلي ومتشعبة في تفصيلاته، تخلّلت فصول الكتاب مقارنات موحية توزّعت في ثلاثة مستويات: بين الثورة التونسية والثورات «الكلاسيكية المرجعية»، وهي الفرنسية والسوفياتية والصينية أولاً (في المقدمة خاصة)، وثانياً بين ما كان من إحداثيات الاحتجاج خلال الثورة في المنطقة المعنية بالدراسة وما كان فيها من ثورة «ربيع العربان» الراضة تمدّد يد السلطة المركزية الطولى (١٨٦٤) وانتفاضات فلاحية (١٩٠٦) ومشاركة في استزراع شعار استقلال الوطن (الحركة الوطنية)، مع ربط معقول بانتفاضة الحوض المنجمي (إلى جنوب المنطقة نفسها سنة ٢٠٠٨)، واحتجاجات بن قردان (في الجنوب الشرقي المتناس مع الحدود الليبية، صائفة ٢٠١٠). ثالثاً، وفي كثير من الفصول، كانت مقارنات بين الأرقام الإحصائية الخاصة بالجهة (التعليم، المستغلات الفلاحية، المؤسسات الصناعية، مؤشرات التنمية الجهوية، مؤشرات التنمية الثقافية،...) ومثيلاتها في بعض الجهات الأخرى، وعلى الأخص بينها وبين المعدّلات الوطنية. وقد سمحت هذه المقارنات العلمية بمستوياتها الثلاثة لا بإبراز الفروق فحسب، بل بالاقتراب أيضاً من تحديد المتغيرات التي يمكن

المكوّنتين مع ولاية القيروان المنطقة المعروفة في تونس باسم «الوسط الغربي».

لكن، على الرغم من أن الخيط الناظم للتناول العلمي لمختلف موضوعات الكتاب، ومحاور اهتمام الباحثين ضمنها، ارتكز على النظر المجهري في أدق تفصيلات الحياة المحلية والجهوية اقتصاداً واجتماعاً وسياسةً ونمط عيش وثقافةً، فإنه لم يُخلّف تقييم أثر سياسات الدولة المركزية في هندسة تلك التفصيلات وتشكيلها؛ ذلك أن الباحثين لم ينطلقوا في تناولهم مواد تحليلاتهم من أن وجود قادح محلي للثورة التونسية أمر بديهي أو منطقي أو من مرتبة تحصيل الحاصل، لا بل إن المشروعية العلمية لمثل هذا السؤال الباحث عن محدّدات محلية لما صار شأنًا وطنياً، فغريباً فعالمياً، تكون قابلةً للتعيين فالعزل فالتحليل، مثلت هاجساً مُعلنًا وصريحاً أخذه المساهمون في هذا الكتاب على محمل التحديّ الإبتيمولوجي.

## موضوعات متضافرة متكاملة

على امتداد الصفحات الـ ٣٢٧ التي تشغلها فصول الكتاب، بما في ذلك مقدمته العامة بقلم المولدي الأحمر، تعود البحوث التاريخية في الآثار الناجمة عن الفعل التحيزي الذي اضطلعت به الدولة التونسية الحديثة تجاه مجال المنطقة وساكنتها إلى بدايات القرن الثامن عشر (الفصل الأول بقلم عبد الحميد هنية)، لتتصل بواقع الحال من حيث مقومات الاقتصاد المحلي بما يميزه من هشاشة وافتقار إلى الهيكلة (الفصل الخامس بقلم حمادي التيزاوي)، وكذا من حيث خصوصيات السياسات العمومية الحضرية، سواءً أكانت إسكانية أم تنموية (الفصل السادس بقلم حاتم كحلون). وقد أعطى ذلك صورة تفصيلية واسترجاعية وحينية في آنٍ معاً، يمكن القارئ أن يوضع فيها بعض ملامح جيل الثورة ذي السات السوسيوديموغرافية المخصوصة (الفصل الثالث

من قبائل بدوية بداوة جبال إلى قبائل بدوية بداوة خرفان ثم إلى قبائل فلاحية مستقرة بعد حيازتها الأرض الزراعية التي غرسها زيتوناً (ص ٨٠). يتوازي ذلك بطبيعة منطق السيرورة التاريخية الاجتماعية مع الإضعاف المتزايد للتنظيمات الجماعية المحلية، والإخلال المرمج بالتوازنات الاقتصادية الاجتماعية السياسية القديمة، وإغفال متعمد لتعويضها بأخرى جديدة (ص ٨٠). فإذا ما انضاف إلى ذلك كله أن هذا المسار التاريخي توازي أيضاً مع بناء الدولة المجالية نظامها السياسي المتزايد الرسوخ على أساس تفضيل الحضر الموالين على حساب «العربان» النازعين إلى الاستقلال والتمرد (ص ٨٢)، تجلّت أمام القارئ الدينامية التاريخية والسياسية والاجتماعية في أن معاً؛ هذه الدينامية التي صنعت من المنطقة بؤرة توتر ورفض ومقاومة لمظاهر النفوذ المركزي خلال القرنين الموالين للمدى الزمني الذي تناوله الفصل الأول.

من منظور جغرافي اقتصادي واجتماعي، يطرح الفصل الخامس على مكونات هذه اللوحة التاريخية سؤالاً أكثر حينية يتعلّق بدواعي تحمّل ساكنة المنطقة غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية طوال عقدين كاملين (التيواوي، ص ٢١٧). يستفاد من المعطيات المعروضة أن حالة البوعزيزي، «البائع المتجول والناشط في القطاع غير المهيكل» في سيدي بوزيد، كانت في سنة ٢٠١١ ماثلة لما يعادل ٨٥ في المئة من المؤسسات التونسية (ص ٢٢٢) التي كان نشاط أصحابها يتمثل في أعمال نابعة من الحرف القديمة والتقليدية، مستغلّين في ذلك أوضاعاً جيو-استراتيجية (الحظر على ليبيا) أو مناخية (الجفاف في الجزائر) مواتية للانخراط في ممارسة الاتجار بالبضائع المقلّدة المهوّبة. ولكن ذلك لم يكن يتمّ من دون تضافر حلقات مترابطة من التواطؤ السياسي والتمسير اللوجستي والتغاضي الأمني

أن تكون عوامل مفسّرة للسيرورة الاجتماعية المؤلّدة للقوادح المحلي (أو القوادح المحلية) للمطالبة والاحتجاج والتمرد والثورة.

## إشكاليات سياقية ميسرة للفهم

كيف تحوّلت منطقة الدراسة من مجال قبلي مستقل، إلى حدّ ما، عن السلطة المركزية إلى مجال مقسّم إدارياً يتنظم فيه الأفراد وتحدّد هوياتهم في أطر إدارية نحتها الاستعمار الفرنسي ثم دولة «الاستقلال» وصارت تحمل تسميات تخترق الحدود القبلية القديمة؟ ذلك هو السؤال (هنية، ص ٤٥-٤٦) الذي يسعى الفصل الأول إلى الإجابة عنه، معتمداً وصفاً تاريخياً (يشمل القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) للانتقال التدريجي الذي شهدته الجهة على امتداد عشرات السنين من النفوذ المحلي المتوتر داخلياً، والذي كانت تنظّمه القبائل المستقلة إلى هذا الحدّ أو ذاك عن السلطة المركزية (ص ٥١ فما بعد)، إلى حالة أولى للتوازن بين قوّتي القبائل والسلطة المركزية (ص ٥٤ فما بعد)، ثم إلى حالة ثالثة سمّتها تفكّك البنية القبلية والأقول المتسارع التدرج لنفوذ الأعيان المحليين خلال القرن التاسع عشر (ص ٦٤ فما بعد).

تمكّنت السلطة المركزية للدولة المجالية من تحقيق هدفها من خلال تقنيات متتابعة التدرّج ومتراكبة السيرورة ومتضافرة الآثار (الإحصاءات السكانية، تفريد الجباية، التدخّل في شبكات المبادلات الداخلية، الإخضاع العسكري،...). وكان من نتائج ذلك أن شهدت المجموعات القبلية للوسط الغربي على امتداد هذا المدى التاريخي الطويل أثراً متضافراً لفاعل الدولة التحييزي ولعوامل جغرافية وبيئية (طبيعة الأرض، طبيعة ما يمكن أن تدرّه من محصول، طبيعة ما يمكن أن تسمح به من أشغال، جفاف،...) حوّلت ساكنة المنطقة

إلى ٣٨ في المئة (بحسب التقديرات) من الناتج الداخلي الخام في كامل البلاد التونسية (ص ٢٥٤). وفي ما يخص الولايتين، صار القطاع غير المهيكل، بوزنه الكبير (أكثر من ٢٤,٥٠٠ مؤسسة من جملة ٢٥,٠٠٠ مؤسسة)، واختصاصه بالخدمات (٨٨ في المئة)، وحجم قوة العمل المستخدمة فيه (٢٣ في المئة من المشتغلين في القطاع غير الزراعي مستخدمون في مؤسسات ميكروسكوبية)، متنفساً لسوق الشغل (ص ٢٥٩).

تبنّي فرضية الفصل السادس (ص ٢٨٧-٢٨٨) على ملاحظة عدم التلاؤم بين حاجات مختلف فئات السّكان في النفاذ إلى السكن والمرافق والتجهيزات الحضرية والمدينية من ناحية، وسياسات القطاعين العمومي والخاص في ميدان التعمير الحضري من ناحية أخرى. لقد كان من شأن عدم التلاؤم ذلك أن عمّق مظاهر فوضى تهيئة الفضاء الحضري، وعسّر بناء الروابط المجالية فيه والصّلات الانتمائية له لدى شرائح السّكان وفئاتها، وهو ما اعتبره الباحث سبباً من الأسباب العميقة التي فجرت الثورة محلياً.

تعتمد الدراسة فهماً للسياسات العمومية، ومنها السياسات العمومية الحضرية تحديداً، وترى بموجبه أنها تهّم قضايا حياتية يومية للسّكان، منها السكن والنقل والنفاذ إلى مختلف التجهيزات الإدارية والخدمات والمرافق التعليمية والصحية والترفيهية، وهي القضايا التي تعسّر معالجتها ما لم تيسّر مرجعية التشبيك الحضري (موقع المدينة داخل الشبكة الحضرية) دعم دينامية المدن وإدماجها في محيطها (المحور الثاني من الفصل)، وما دام التوسّع العمراني فوضوياً (المحور الثالث من الفصل) والتخطيط الحضري المجسّد للسياسات العمومية الحضرية عاجزاً عن التحكم في النمو العمراني وتوجيهه (ص ٢٨٨).

والفساد الإداري. والاستفادة المشاركة كانت تبدأ من مستوى رئيس الدولة شخصياً وعائلته المقرّبة وحاشيته، وصولاً إلى متنفذين إداريين وحزبيين على المستويات كافة (ص ٢٢٥). على هذه الخلفية، تُفيد اللوحة العامة للاقتصاد المحلي في سيدي بوزيد والقصرين عشية الثورة أن ارتفاعاً متواصلًا لعدد المستغلين شهده القطاع الزراعي بحيث تجاوز تضحّم المعدل الوطني إلى حد بعيد، كما ارتفع عدد ناشطي الإدارة التي باتت تجمع إلى جانب الفلاحة نصف قوة العمل (٥٠ في المئة في القصرين) أو أكثر من نصفها (٦٠ في المئة في سيدي بوزيد) في قطاعين كان أولهما (الفلاحة) يشهد ركوداً وكان ثانيهما يعرف إشباعاً لا مزيد عليه. وكانت القطاعات الباقية (البناء والأشغال العامة، والخدمات الموجهة إلى السوق، الصناعة العمليّة وغير العمليّة،...) تشهد إمّا تراجعاً وإمّا قلة نموّ أو وهناً في القدرة التشغيلية.

إن التحولات السياسية التي نجمت عن بناء المؤسسات الإدارية المحلية للدولة والتي لم يواكبها توسّع في الإنتاج الصناعي من جهة، وعدم القدرة على تطوير الفلاحة غير المروية من جهة ثانية، وحرمان الاقتصاد المحلي من فرصة تنويع قاعدته الإنتاجية وتصنيعها وتعصيرها من جهة ثالثة، هي الملامح الكبرى لـ«النموذج التنموي» الذي بلغ أقصى درجات تهرّته خلال العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين (ص ٢٣٤)، وهو ما عني أن الدولة كانت طوال العشريّات السابقة على ذلك التاريخ تحسّر تدريجياً زمام المبادرة الاقتصادية والاجتماعية خسراً استكملته بافتقادها التحكم في زمام المبادرة السياسية حال اندلاع الاحتجاجات (ص ٢٤٢).

أبرز هذا الفصل أيضاً خصائص القطاع غير المهيكل (قراءة ٩٧ في المئة من المؤسسات الخاصة، وقراءة ٥٢ في المئة من أجراء القطاع الخاص و٢٠

ورسختها، فأعجزت المصالح البلدية عن التدخّل إلا لإضفاء شرعية على الأحياء المخالفة لإجراءات تقسيم رسمية ظلّت في غالب الأحيان مجهولة من السّكان وغير ملائمة لحاجاتهم (نفسه). وقد انضاف إلى هذه المظاهر كلها توقّف دعم الاستثمار العمومي في التنمية الحضرية في المدينتين، وتركز النشاط التجاري حول محيط التجهيزات العمومية، وهو ما ساهم في تراجع سيولة المرور، وتفاقم الازدحام، وغزو التجارة الصغيرة التفصيلية الموازية لمركز مدينة القصرين مثلاً بحيث تحوّل إلى حلبة صراع مزدوج بين القائمين على هذا النمط من الاتّجار، من مهربين وباعة وماسكين بمسالك التجارة الرسمية من جهة، وبين الأولين وقوات الحرس والشرطة من جهة أخرى (ص ٣٠٧).

تبرز محدودية التخطيط الحضري (نسبة إنجاز لا تفوق ٣٠ و ٤٠ في المئة على التوالي في سيدي بوزيد والقصرين في قطاع الطرقات، ونسبة عامة لا تتجاوز ٥٤ في المئة لكلتا المدينتين في جميع القطاعات) ليعجز عن التحكّم في النمو العمراني (حتى سنة ٢٠٠٠، «اضطرت» السلطات إلى إنجاز ١٠ تجهيزات أمنية وصحية ورياضية غير مبرجة في مثال التهيئة في سيدي بوزيد)، مجسّدا الاختلالات الكبيرة التي اتسم بها المثال المديرى لتهيئة التراب الوطني (١٩٩٧-٢٠٠٧). ومن بين دلائل الإخلال الذي كان على حساب المناطق والمدن الداخلية وفق مؤشر التنمية الجهوية (٢٦ متغيّراً توليفياً لـ ١٢٩ متغيّراً أصلياً في قطاعات الثروة والصحة والتشغيل والمعرفة والسكن والعدالة، ص ٣١٢) أن احتلت سيدي بوزيد المرتبة ٢٢ والقيروان المرتبة ٢٣ والقصرين المرتبة ٢٤ من ٢٤ ولاية، وذلك على سلّم ترتيب الولايات ترتيباً تنازلياً من الأكثر نموّاً جهويّاً إلى الأقل نموّاً جهويّاً.

إن مركزية سياسات الدولة وقطاعيتها (عدم شمولها) وقصر أجلها (انعدام البعد الاستراتيجي فيها)، فضلاً عن تدني نتائجها، هي سمات سياسية جعلت المشاريع الحضرية في سيدي بوزيد والقصرين تقتصر على برامج الإسكان من خلال إنجاز مشاريع على مقاسم من الأراضي التابعة للدولة، وتحسين بعض مظاهر نوعية الحياة من خلال تهذيب أحياء شعبية... ومن نتائج قصور هذه السياسات ضعف تطوّر الظاهرة الحضرية في سيدي بوزيد والقصرين، وعدم تمكّنها من إطلاق دينامية حضرية فعلية، الأمر الذي رسّخ هشاشة الواقع العمراني فيهما وعمّق عدم قدرته على تحديث فعلي لنمط عيش السكان (ص ٢٩٤). وعلى الرغم من أهمية النزوح الريفي نحو المدينتين حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن مختلف مظاهر العجز التي جرّدها الباحث أنتجت فيهما، وكذا في ما في محيطهما من المدن والقرى الأقل حجماً، تصاعداً في المعدل السنوي لصافي الهجرة الداخلية بين الأقاليم بمجرد أن تجتهد دقات تلك الهجرة إلى الوسط الشرقي على الخصوص (استقرّ فيه ٥٥ في المئة من مهاجري الوسط الغربي)، انجذاباً إلى ما تزايد فيه في تلك الأثناء (حتى ٢٠٠٤) من الفعالية والكفاءة والقدرة على توفير حاجات الساكنة (شغل، سكن، خدمات، نفاذ إلى التجهيزات...،) بحيث سجلت الولاياتان صافي هجرة سلبياً (منه ٧٤ في المئة للفتة العمرية ١٥-٤٥ سنة في القصرين، و٨٢ في المئة للفتة العمرية نفسها في سيدي بوزيد).

من منظور الحركية الداخلية للتوسع العمراني للمدينتين ولإقليمهما، وقف البحث على تنامي امتدادهما الفوضوي وهشاشة مركزيتها الحضرية (ص ٣٠٠ فما بعد)، مع استهلاك مفرط للمساحات وتنامي مظاهر السكن الفوضوي. وقد عمّقت تلك مظاهر التوسع العشوائي

تعليمية أرفع مما تيسر لهم (ص ١٥٧)؛ ذلك أن «المستوى التعليمي يُعتبر بالنسبة إلى جيل الآباء محددًا لموقع الفرد في التراتبية المهنية...»، على الرغم من أن التحليل أثبت أن «دور المدرسة وتحكمها في سيرورة التراتبية الاجتماعية حديث النشأة ومرتبطة بإحداث المدرسة العصرية واعتبار الدولة لها وسيلةً لانتقاء النخبة» (ص ١٥٨-١٥٩).

على الرغم من هذا التطور الجلي، فإن نسبة الأميين والحاصلين على مستوى تعليم ابتدائي في القصرين وسيدي بوزيد ظلت أعلى من النسبة على المستوى الوطني، ولكن ذلك لم يُنتج تشغيلًا مكثفًا لأصحاب الشهادات، حيث بلغت بطالتهم ٣٩ في المئة (في مقابل ٩, ٢٢ في المئة على المستوى الوطني) وهو ما يجسد البطالة المفارقة (تضادًا) فرص الحصول على شغل طردًا مع تصاعد المستوى التعليمي، على عكس ما هو موجود في أسواق شغل الاقتصاديات الصناعية المستقرة). ويقف التحليل على الحضور القوي للأميين في القطاع الفلاحي وللمتعلمين في القطاع الخدمي (صحة، تعليم، إدارة...) بحيث يفسر التوزيع غير المتكافئ للنشاط الاقتصادي ولقطاعاته ارتفاع نسب بطالة أصحاب الشهادات الذي يمثلون ٧٠ في المئة من طالبي الشغل أول مرة، على الرغم من أن ٨٥ في المئة منهم مستعدون للعمل في ولاية مغايرة لولايتهم الأصلية (ص ١٦٤). فضلًا عن ذلك، يتسم العاطلون في الولايتين بصغر السن (٥, ٢٩ سنة في المعدل) في حين لا يتجاوز ٧٠ في المئة من العاطلين من أصحاب المستويات التعليمية الثانوية والجامعية ٢٩ سنة في المتوسط، وبذلك يتبين أن البطالة تتأثر بالجيل وبالسن، علاوة على التأثير بالسياسات التربوية (ص ١٦٦).

يستنتج البحث من هذه المعطيات جميعًا أن الانتفاء المدني (ص ٣١٧)، الذي تجسده روابط وصلات اجتماعية بين السكّنة وحواسر تستوعب حاجاتهم وتستجيب لتطلعاتهم، ظل متأثرًا بالمرابحة بين نمط تقليدي (علاقات جوار وقربة ذات مرجعية عروشية وقبلية) لم تخفف رواسته كليًا ونمط انتقائي (مبني اجتماعيًا على المنازل والمواقع والمواضع والأدوار، ومجالياً على القرب المكاني)، دافعًا بالاستنتاج التحليلي إلى مستوى التفكير في أثر ذلك في انعدام مقومات الحكم المحلي بوصفها أساسًا للسياسات المدنية بمعنى سؤوس شؤون متساكني المدينة الفاضلة (ص ٣٢٤).

## من الأطر والسياقات إلى الفاعلين الاجتماعيين

لم يغب عن الفصول السابق عرضها الاعتناء بالفاعلين، ولكن هذا الفصل، كما سبقه (الثاني) ولاحقه (الرابع)، لا يفعل ذلك بالتركيز على الإطار والسياق بما يؤثران به في معيش الفاعلين وفعلهم بل باعتماد التمشي المعاكس. ومدخل الفصل الثالث إلى ذلك هو اعتماد مفهوم الجيل، ورسم لوحة عامة لأهم الخصائص السوسيوديموغرافية والتربوية لسكّنة سيدي بوزيد والقصرين، وتسجيل آثار التطور التربوي عبر الأجيال في نشاط الأفراد الاقتصادي وفي تطور ظاهرة البطالة.

وقف البحث الميداني على أن من نتائج السياسات التعليمية المتبعة خلال العشريتين الأخيرة في الولايتين أن ارتفع المستوى التعليمي للجيل الجديد، مقارنةً بالأجيال التي سبقته، ويرى الباحث أن هذا الارتفاع هو نتيجة تزايد مطرد بين الأجيال لدوافع الاستمرار في الدراسة والبقاء أطول فترة ممكنة على مقاعدها، ورغبة الآباء في رؤية أبنائهم يحصلون على مستويات

ممارسات المستجوبين الثقافية، ومدى رضاهم عن الخدمات والتجهيزات العمومية، بحيث ترتسم ملامح السياسة الثقافية مطبقة على الجهة محل الدراسة، وهو ما يسمح بالتثبت من فرضيتها الرئيسية التي مفادها أن تصدعاً ما بين الثقافة المدرسية والثقافة التقليدية وثقافة وسائل الاتصال الجيدة يمكن أن يكون من أسباب اندلاع الثورة فيها (ص ١٨٦).

يدو تقييم المستجوبين للوضع الثقافي في الولايتين بالغ السلبية؛ إذ يعتبر ٩١, ٩ منهم أنها أقل من بقية مناطق البلاد حظاً من حيث الخدمات والمرافق الثقافية، فيما صرح ٧١, ٩ من مجموع المستجوبين في الوسطين الحضري والريف بأنهم غير راضين حيال وجود مكتبة على مقربة من مواقع سكنهم. ويشكل ذوو مستوى التعليم العالي ٥, ٦٢ في المئة من نسبة عدم الرضا (بين جزئي وتام) عن الأداء التربوي والثقافي للمدرسة في مقابل ٦٨, ١ لدى ذوي مستوى التعليم الإعدادي وذوي مستوى التعليم الثانوي. من ناحية أخرى، ظل الارتباط بالإنترنت في الولايتين ضعيفاً بنسبة ٧ في المئة في الوسط الغربي (في مقابل ١٩ في المئة وطنياً، و ٢٠ في المئة في الوسط الشرقي و ٢٨ في المئة في إقليم تونس الكبرى (العاصمة ومحيطها المباشر) (ص ١٩٣).

يعود الفصل نفسه لبيان أن ثقافة الإحساس بالمهانة (الحُقره، وتُقرأ القاف على شاكلة الجيم المصرية) متجذرة لدى سكان المنطقة عبر التاريخ، وأن استراتيجيات مختلفة أُتبعت فردياً وجماعياً لمعالجة الوضع والإحساس المتولد عنه والثقافة المبنية عليه، ومنها التصدي والمقاومة والمسيرة والتعديل الذاتي... بهذا الفهم يقف الفصل على صراع يعتبره كاتبه محتدماً بين ثقافة المدرسة (قبل التأزم)، وعنوانها الاستحقاق الفردي من جهة، والثقافة الشعبية بمكوناتها السّريّة والملحمية والحكّمية والموسيقية...

بناء على ذلك، لم تنتج التطورات التي شهدتها المستوى التعليمي للجيل الشاب الحالي في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين تصوّرات إيجابية لديهم عن أوضاعهم المهنية (٧, ٥١ في المئة من مستجوبي البحث الميداني يرون أنها أسوأ من الأوضاع التي كان عليها آباؤهم). ويزداد هذا الاقتناع السلبي طردياً مع المرور من الأفواج الأكبر سنّاً إلى الأفواج الأحدث سنّاً والأكثر شباباً، ومع المرور من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة إلى ذوي المستويات التعليمية المرتفعة انتهاءً بالحاصلين على شهادات جامعية (٩, ٦١ منهم يصرحون في الاستجابات بأن أوضاعهم ساءت)، وذلك نتيجة ما يلاقه المتممون إلى هذه الشرائح العمرية من صعوبات اندماج في سوق الشغل (ص ١٦٩). تنبني على هذه الحقائق التي يعيشها العاطلون وعائلاتهم وجميع ساكنة الولايتين مشاعرٌ وتصورات وتقييمات لسوق الشغل وللبطالة ولعلاقتها بالمستوى التعليمي، فيرون بموجها أن من أهم أسباب الثورة هي الأسباب الاقتصادية المرتبطة بقدرة الدولة على الاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخاص، وبقدرة القطاعات الاقتصادية على التشغيل، متبئين ذلك التصور الذي يرى أن التعليم فرصة للرفع من كمية المعارف وتحسين المكانة الاجتماعية، ولكنهم لا يعتقدون في قدرته على تحسين الحظوظ الاجتماعية ولا الأوضاع المهنية، فيما يبدو أصحاب المستويات التعليمية العالية أقل الفئات اقتناعاً بدور التعليم والشهادات في تحسين أوضاعهم المادية (ص ١٧٤) وإن اختلف ذلك قليلاً في اتجاه تقييم أكثر إيجابية لدى الإناث منهم.

في خطّ متصل، يقرأ الفصل الرابع الثورة التونسية ثقافياً على أنها «استحواذ على الكلمة وتملك» لها (دوستو، مقتبساً في نص خواجة، ص ١٨٣)، معتمداً نتائج البحث الميداني بشأن

يضع الفصل تعريفاً إجرائياً للسوق السياسية باعتبارها «مجمّل المنافع والخدمات المادية والرمزية المتبادلة ذات العلاقة بإدارة الشأن العام المحلي ومجمّل الأعمال السياسية التنافسية التي يخوضها المنخرطون في النشاط، كل بما يستطيع حشده من موارد... من أجل كسب مواقع اجتماعية سياسية... تساعد عبر الوصول إلى السلطة في الحصول على... منافع... بالرغم من أن النشاط يقام على أساس توفير المصلحة العامة» (ص ٩٧). ومن خصوصيات تلك السوق، من المنظور المحلي الخاص بسيدي بوزيد والقصرين، أن المجتمع المحلي موسوم بتاريخ ثقافي بدوي ممتد، بما يعنيه ذلك من مرجعية قيمية مخصوصة، واحتكار الأعيان المحليين التقليديين للنفوذ، وسرعة بناء العلاقات الزبونية والقرايبية والسياقية على أساس المواقع السياسية والاجتماعية المتكسبة من الانخراط في السوق السياسية المحلية والتنازع على منافعها المتاحة. ويتم ذلك ضمن شروط نظام سياسي استبدادي يخرقها ناشطون سياسيون لا ينتمون إلى المجتمع المحلي، وينشطون في سوق سياسية أشمل، لهم فيها مواقع مرموقة بفعل مسؤولياتهم الرفيعة في هرم التجمع الدستوري الديمقراطي (ص ٩٨).

إن خصوصية هذا المجتمع المحلي الريفي (في سنة ٢٠٠٤ كانت نسبة ساكنة الريف في سيدي بوزيد تقدّر بـ ٦٠ في المئة في مقابل نسبة وطنية تقدّر بـ ٣٤ في المئة) جعلت حضور عدد غفير من زائري المدينة من الأرياف غداة حرق البوعزيزي نفسه ويوم السوق الأسبوعية، بلباسهم المميز، ووقفهم المهيب الصامتة أمام مقر أعلى هرم السلطة المحلية (الولاية)، ذادالة سياسية مضاعفة، وعلى الأخص عندما طُعّمت المسيرة والوقفة الاحتجاجية بشعارات رفعتها حناجر نخبة متعلمة، من قبيل «الشغل استحقاق يا عصابة السراق، لا للظلم، لا للإهانة، نعم للكرامة» (ص ١٠٠).

والاعتقادية والمعرفية والمهّارية العملية، وعنوانها هويّاتي جماعي مُستدكّر، من جهة ثانية وثقافة وسائط الاتصال الحديثة، وعنوانها فردية نائرة منفتحة على «القيم الكونية»، من جهة ثالثة (ص ١٩٨-٢٠١).

على أساس هذا التصوّر الافتراضي للعلاقة بين الثقافات الثلاث، وقف البحث الميداني الكيفي على إحباط كبير لدى الشباب المستوجب (١٨-٣٠ سنة) في تقييمهم تجربتهم التعليمية، وعلى الأخص لما يسمّها من قطيعة بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي، وافتقار الشهادة التعليمية إلى أي أثر إيجابي في سوق الشغل وفي بناء المكانة الاجتماعية (ص ٢٠٦). وعلى الرغم من ذلك التقييم السلبي، يبنّ البحث أن المدرسة لا تزال تحتكر آليات إنتاج الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالحياة وبقيمها وبمظاهرها، بل لا تزال، سواء بسواء، الآلية الرئيسية في بناء المنازل الاجتماعية وإعادة بنائها (ص ٢٠٩).

من زاوية ما اقترحناه في قراءتنا هذه من ترتيب لفصول الكتاب مغاير لما هو عليه بين دفتيه، يمكن أن نعتبر الفصل الثاني نوعاً من التتويج في مسار البحث في فعل الفاعلين الاجتماعي في المجال السياسي. يعمل الفصل على استخدام مفهوم «السوق السياسية» ليختبر الفرضية التي ترى أن «الحريق السياسي» الذي فجرته حادثة البوعزيزي «كان تعبيراً عن حالة قصوى من (الإشباع المزيف) لسوق سياسية محلية انهارت داخلها معادلات التبادل وآلياته التي ترسّخت في الممارسات وفي الأذهان منذ الاستقلال» (الأحمر، ص ٩٩)؛ ذلك أنها أفسحت في المجال لإعادة ترتيب جديدة لشروط دينامية السياسي ومبادئه ومعاييرها ومضمونها الاجتماعي (ص ٩٢)، وأظهرت التلف الذي أصاب العلاقة التاريخية بين ساكنة المنطقة ونخبها من ناحية، والدولة ونخبها السياسية من ناحية أخرى (ص ٩٣).

بالدراسة، وهم مجموعات قرابية بينها علاقات نسب وجيرة ولكنها متجذرة في العمل الفلاحي العائلي المستقل (ص ١٠٢). وقد كانت هذه الجموع وقياداتها تحصر في سوق سياسية موارد تتمحور حول المؤسسات البيروقراطية للدولة، بما في ذلك ما يضحخ لها المركز من اعتمادات تنموية وما ينشره حولها من إمكانية الحصول على اعتبارات رمزية تُبنى على أساس الموقع من الوساطات الموصلة إلى تلك الموارد، وتمثيلية المجموعات المحلية ذات المصلحة في الانتفاع بمختلف الموارد المادية والرمزية (ص ١١١). يتجسد ذلك لدى القيادات في إمكانية التكلم باسم المجموعة، والحصول على معلومات ذات صلة بالمشاريع التنموية والإعانات الاجتماعية، ورخص البناء أو ممارسة النشاط الفلاحي والتجاري... بكيفية الاشتغال هذه وبمنطقه تقوم شبكة من العلاقات الزبونية بين النشطين السياسيين المحليين من جهة والأجهزة الإدارية والبيروقراطية والأمنية والسياسية المشرفة محلياً وجهوياً على توزيع الموارد المعنية والنخب السياسية المركزية، من جهة أخرى.

في السنوات الأخيرة، استتب الأمر على رأس الهرم السياسي المحلي المنخرط في هذه الشبكة لفائدة قيادات حزبية غير ذات مشروعية نضالية وطنية، وغير عاملة لفائدة المصلحة العامة بالطريقة التي كانت متبعة قديماً، ومتزايدة النزوع نحو اعتماد أساليب قيادة وتشبيك بيروقراطية وتكنوقراطية وتقنية منزوعة البعد القيمي والأخلاقي. وكان ذلك في سياق تاريخي تفاقم فيه العجز التدريجي للهيكل الإدارية والبيروقراطية للدولة على الاستجابة للحاجة المتزايدة لدى خريجي المدرسة للشغل وتحسين نوعية العيش طرداً مع استئراء الثقافة الاستهلاكية المدنية في الأرياف (ص ١١٣). فإذا ما أضفنا إلى ذلك التزايد المطرد لاعتماد السلطة على جهاز أمني مُحبر ورقابي

يُفرد البحث مساحة لعرض المعاني السوسولوجية لميلاد خلايا الحزب الحر الدستوري (الحزب الأصلي الذي انبثق عنه التجمع الدستوري الديمقراطي مع بن علي) بوصفها نسجاً لعقد اتصال جماعي حديثة، وإعادة موقعة للنخب الاجتماعية والسياسية المثلثة للفئات ذات الأصول الاجتماعية «الرفيعة» (فلاحون وملاك عقارات ميسورو الحال) بفعل تعلمها أحياناً، أو قيادتها الفلاحين والفقراء في سياق الحركة الوطنية، أو انخراطها في المقاومة المسلحة. ولكن تلك النخب، التي ظلت على ما هي عليه في منطق اشتغالها بالسياسة وانتفاعها من مواقعها حتى أواسط ثمانينيات القرن العشرين، وجدت نفسها حينها في حالة تنازع للشرعية مع نخب اجتماعية جديدة أنتجتها المدارس في سياق أزمة النظام السياسي المركزي التي انتهت بإزاحة بورقوية زعيمه ورمزه (١٩٨٧). وبذلك انتهت حقبة سيطرة القيادات الريفية التقليدية والبسيطة التعلم لفائدة نخب ليست منقطعة عنها أثروبولوجيا ولكنها شابة وذات تعليم حديث، وتنتمي اجتماعياً إلى الحرفيين والتجار والمستخدمين الصغار والمعلمين والأساتذة... (ص ١٠٤-١٠٦). وفي حين كان عدد الشعب الدستورية في ولاية القصرين في سنة ١٩٨٧ لا يتجاوز ١٨٧ شعبة وفي سيدي بوزيد ١٩٠ شعبة، صار عددها في سنة ٢٠١٠ على التوالي ٥٣٦ و ٦٢٠، بمنخرطين شبه أميين في حدود تتجاوز الثلاثة أرباع، أكثر من ٥٠ في المئة منهم عاطلون ومعيّلو عوائل ومن دون عمل سوى شؤون المنزل، وبموارد عيش زهيدة، مكتظين في مساكنهم الفقيرة الواقعة في الأحياء الحضرية المنشأة حديثاً أو في وسط المدينة، حيث يزاول من يقدر منهم على ذلك نشاطه التجاري، واضعاً مجال العمل السياسي والبلدي نُصب عينيه. في مقابل ذلك، هناك منخرطو الحزب في الأرياف المعنية

من المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل مشاركين في التظاهرات التي اشترك فيها أيضاً ٢٥ في المئة من المنخرطين في التجمع الدستوري الديمقراطي.

على خلفية هذه اللوحة يقف الفصل على أن آلة تنظيم السوق السياسية التي اعتمدها النظام، وهي التجمع الدستوري الديمقراطي، كانت عشية الثورة معطلة (ص ١٢٧)، نظراً إلى انخراط مبادلات تلك السوق في مقابل ظهور مجتمع الاحتجاج الشاب والمتعلم وغير المؤطر حزبياً. كما يبيّن الفصل أن ذلك المجتمع كان يحيا على وقع نهاية عالم منهار كُفّت فيه المعايير التقليدية عن تزويد أفرادها وجماعته بآليات تمثل للمكانة الاجتماعية وفق مبدأ سياقية الانتماء، وباتت غير قادرة على ستر الفقراء والهامشيين تحت رداء القرابة، وانتفت منه القيمة التبادلية لمعايير الشرف الاجتماعي، وتوقفت عن تأمين الخدمات (ص ١٣١ - ١٣٢). في هذا العالم الجديد، صارت المهانة الاجتماعية والعوز المادي فردين، مثلهما كَمَثَل الكرامة المهذورة... وفيما بدأت معادلات سوق الولاء السياسي بالانهيار، تصدى الاستبداد السياسي لأنواع الاحتجاج على فضاء هذا العالم الجديد السياسية والأخلاقية (نفسه). وبذلك يكون القيام بالثورة من أجل تأسيس العمل السياسي على قواعد جديدة حدثاً تاريخياً عظيماً، لأنه يعيد وضع الأسئلة الأساسية المتعلقة بالسوق السياسية التي لا تمتلكها الدولة، وبعارضها وبضائعها ومواردها المادية والرمزية.

المقالة الأخيرة (الفصل السابع بقلم سامية صميّدة)، وكما سبق القول، قرّبت عدسة المجر إلى الفردي والخصوصي والسيكولوجي، مركزة على شخص محمد (طارق) البوعزيزي في مقاربة تحليلية نفسية اعتمدت ما تعلق بحادثة إحراقه

صارم، تتضح للقارئ مقومات حالة الإشباع المزيف التي كانت عليها السوق السياسية المحلية في كل من سيدي بوزيد والقصرين: تضخم عدد مقتني بطاقات الدخول إلى السوق، مع تقلص قيمة تلك البطاقات أمام ندرة البضائع المعروضة، وتراجع إشباع الناشطين التجمعيين لمصلحة الموظفين الإداريين والأمنيين والمتحكمين في شبكات اقتصاد التهريب، بما لهؤلاء من قدرات التوظيف والتشغيل ولأولئك من إمكانيات المحاباة والارتشاء والزبونية الخدمائية (ص ١١٧).

في مقابل ذلك، كان مجتمع الاحتجاجات يقوم خارج الأطر الحزبية، يتقدمه العاطلون (نسبة المشاركين منهم في التظاهرات ٤، ٦٣ في المئة، أي بما يعادل ٤، ٣٤ في المئة من مجموع المشاركين)، والتلامذة والطلبة (نسبة المشاركين منهم في التظاهرات ٧، ٧٤ في المئة، أي بما يعادل ٤، ١٧ في المئة من مجموع المشاركين)، والمستخدمون الموظفون الصغار والمعلمون (نسبة المشاركين منهم في التظاهرات ٥، ٤٦ في المئة، أي بما يعادل ١، ٩ في المئة من مجموع المشاركين)، وربات البيوت ومدبرات شؤون المنازل (نسبة المشاركات منهن في التظاهرات ٩، ١١ في المئة، أي بما يعادل ٧، ٨ في المئة من مجموع المشاركين). وكانت نسبة المعلمين فيه عالية؛ إذ كان ١، ٤٤ في المئة من المتظاهرين بلغوا التعليم الثانوي، فيما كان ١، ٥٧ في المئة من العاطلين المتظاهرين قد بلغوا التعليم العالي، وكان من بين النساء الـ ٤، ٢٢ في المئة المشاركات في التظاهرات ٩، ٥٤ في المئة من ذوات مستوى التعليم العالي. ومع غلبة الشبان على مجتمع المحتجين ذلك، كانت سن ٧، ٣٢ في المئة من المتظاهرين تزيد على ٤٠ سنة. وعلى صعيد النشاط السياسيين، شارك ٧٠ في المئة من المنخرطين في الأحزاب السياسية المعارضة السرية والعلنية في التظاهرات، وكان ٩٤ في المئة

الباحثين تصرفوا بعكس من «يتصورون أن هؤلاء الناشطين... يتصرفون بوصفهم فاعلين عقلائيين وبنية واضحة من دون أن تشقهم خلافات... ولا يتبادر إلى أذهان أصحاب هذا الطرح أن هؤلاء الناشطين يمكن أن يتموقعوا نتيجة المصادفة أو الارتجال أو نتيجة حوادث غير منتظرة وجزافية» (التيزاوي، ص ٢٢٠)، وعياً بأنه «ينبغي ألا يكون المحلل من أنصار المدرسة الحتمية (التأثير الميكانيكي للاقتصاد في السياسة) بحيث يربط بشكل ميكانيكي بين الحالة الاقتصادية التي كانت عليها مناطق سيدي بوزيد والقصرين وبديات الثورة التونسية» (نفسه).

لئن كنا اقترحنا ترتيباً آخر لفصول الكتاب قرأناه في ضوءه، فذلك لاعتقادنا أن طريقة عمل المجهر هي التبأير المتزايد الدقة والتركيز، بحيث يتيسر المرور من الأطر والسياقات إلى الفاعلين، انتهاءً إلى محمد البوعزيزي ذاته، ولأننا وددنا لو كان ثمة تركيز أكبر على مجربات الحركة الاجتماعية الاحتجاجية المطلوبة، التي استحالت انتفاضة فتورة، من منظور ما توصلت إليه تحليلات شارلز تيلي وسيدني تارو وغيرهما. مهما يكن من أمر، فقد وافق عنوان الكتاب مضمونه من حيث تسليط النظر المجهري على معطيات وبيانات ووقائع يمكن القارئ أن يفكر في مدى مطابقتها لما يراه هو أو لما تراه تحليلات أخرى بوصفه قادحاً محلياً (أو قوادح محلية) للثورة، خصوصاً أن هذا الكتاب فتح النقاش انطلاقاً من تونس، حيث انقده ذلك الحدث الجلل الذي ترددت أصداؤه في أرجاء الكون.

نفسه من ترابط ممكن بين اسمه ودلالاته من جهة، وفعله الدرامي المشهدي، وما أطلقه - خلفه من ديناميات تشكيل جماعة مخصوصة الملامح والفعل واللحمة النفسية الاجتماعية من جهة ثانية، وبين تواريخ أواخر حياته بأبعادها النفسية والرمزية والاعتقادية، وعلى الأخص من منظور اللاوعي الجمعي، من جهة أخيرة.

## خاتمة

اقتطفنا من بعض المقالات/الفصول المكوّنة للكتاب ما يدلّ على ما صاحب استحضار معطياته وإقامة تحليلاته ونسج أفكاره من تفكير انعكاسي لدى الباحثين المساهمين فيه تفكيراً، كانوا من خلاله يسائلون مفاهيمهم وفكرهم ذاته ومنطق اشتغاله وأدواتهم النظرية، بل ومناهجهم أحياناً. وبالفعل، كانت الحالة غير بديهية، حيث «ارتبك الجميع في التعامل المعرفي مع الحالة العربية التي لم تدخل وقائعها الميدانية في القوالب الجاهزة» (الأحمر، ص ٢٧)، في حين كان المطلوب الكشف عن المسارات العميقة التي أدت إلى ولادة القوى الاجتماعية «الثورية» المحلية التي فجرت الحوادث (الأحمر، ص ٢٨).

استجابةً لما توجهه هذه الصعوبات، كثرت المواضيع التي كان فيها اعتراف تنسيبي مفاده ما يلي: «لا يدعي هذا العمل تقديم تفسير أحادي وقطعي للأسباب التي أدت إلى قيام الثورة، فكثيرة هي العوامل التي قد تكون أفرزت، مجتمعة، تمرد فئات مختلفة من المجتمع المحلي في سيدي بوزيد والقصرين» (بن زينة، ص ١٥١)؛ ذلك أن